مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN: 1071-2335/ E-ISSN: 2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 11، عدد رقم: 01، مارس 2022، صص: 293-316

تاريخ الاستلام(2021/08/07)تاريخ القبول (2022/03/14)تاريخ النشر (2022/03/30)

التخريج اللّساني الكمّي للوظيفة النّحويّة لحرف المعنى الفاء
قراءة فونولوجيّة في إعادة الدّرس النّحوي التّراثي

The quantum linguistic interpretation of the syntactic function of "harf elmana elfae"

محمد نجيب مغني صنديد.
جامعة عين تموشنت (الجزائر)، marni.sandid79@gmail.com

ملخص:

لعلّ ممّا ينماز به هذا البحث المتواضع، أنّه يحيل القارئ على جملة من الملاحظات اللّسانيّة الدّقيقة، على غير الّتي كانت من قبل عليه في التّناول الكلاسيكي للمادّة النّحويّة ذاتها- وقد كانت تخصّ المعاني النّحويّة للفاء المفردة ههنا-إلاّ أنّ المرام في معالجتها لم يكن من المستوى النّحوي، الّذي يحوي هذه المادّة النّحويّة، وإنّما عولجت فيما يقلّ عنها كمّاً، في بنيتها الفونولوجيّة، وما تشعّ به عناصرها الفونيميّة والمقطعية الصّوتيّة والمفصليّة والطّونيميّة والتّنغيميّة، الّتي كانت بحقّ مواطن الدّلالة النّحويّة لحروف المعاني، ومنها الفاء المفردة. ولعلّ ما يتميز به هذا الموضوع أيضا، أنّه قد يضع الباحث اللّساني على جملة غير يسيرة من الملاحظات، الّتي قد تمكّنه من تفسير بعض الظّواهر اللّسانيّة، لمظان نحويّة كلاسيكيّة، قد استعصى على الدّرس النّحوي القديم تفسيرها تفسيرا دقيقا عميقا، يستجيب لمتطلبات العلم الدّقيق والمنطق القويم، ممّا يجعله يصطبغ بالجدّة والتّحيين، والدّقّة والعمق، والصّرامة العلميّة ومجافاة الأحكام المعياريّة، في محاولة للوقوف على الظّاهرة اللّسانيّة في تلك المباحث، بمنهج وصفي دقيق، يحتكم إلى المقاربة الفيزيائيّة الكمّيّة، الّتي تتمفصل فيها البنية إلى منتهى المستويات اللّسانيّة حيث موطن الدّلالة، بعدّها غاية البحث اللّساني في هذا...

كلمات مفتاحية: لسانيات الكمّ؛ الوظيفة النّحويّة؛ حرف الفاء؛ التّخريج الفونولوجي.

المؤلف المرسل: محمد نجيب مغني صنديد، الإيميل: marni.sandid79@gmail.com

Summary:
What is perhaps distinguished by this modest research is that it refers the reader to a set of precise linguistic observations, is that it refers the reader to a set of precise linguistic observations which do not were not previously mentioned in the classical study of the grammatical matter itself - these were the meanings of harf elfae - however, the purpose in dealing with it was not on the grammatical level, which contains this grammatical matter, but rather it was treated in less quantitative terms, in its phonological structure, and its phonological elements which radiated phonetic, phonemic, syllabic, phonetic join, tonemic meaning, what were the indications of the syntactic meaning of horof elmaani, including harf elfa. Perhaps what also distinguishes this subject is that it places the linguistic researcher on the numerous observations which can allow him to explain certain linguistic phenomena, with classical grammatical axes, which escaped the old grammatical lesson for to interpret it with precision and in depth, responding to the requirements of a precise science and a correct logic, this makes it colored with novelty and renewal, with precision and depth, with scientific rigor and contempt for standard rules, in an attempt to identify the linguistic phenomenon, with a delicate descriptive approach, relying on the quantitative physical approach, which articulates the structure until the end of the linguistic levels, where the homeland of meaning is the goal of research.
Keywords: Quantum linguistics; syntactic function; elfae; phonological interpretation; classical syntax

1. مقدمة:

لعلّ ممّا يمكن الوقوف عليه في الدّراسات اللّسانية العربيّة التّراثية، اقتصارها على العناصر المورفولوجيّة في أقلّ أحوالها الحرفيّة، وما يزيد عليها من الكلم العربي، الّذي يؤدّي وظائف نحويّة، ويترتب على هاته التّراكيب المورفيميّة دلالات ومعانٍ، ومنها أحرف المعاني النّحويّة، إلاّ أن هذا لم يخرج عن مستوى هذه البنية، إلى ما يقلّ عنها في الكمّ الفونولوجي، ممّا يتجزّأ عنها من عناصر فونيميّة ومقطعية صوتية، وما يفوق الفونيمات من الخصائص الأدائية النّبريّة والمفصلية والتنغيمية، وهي الّتي تقع في تفسير مباحث غير يسيرة من قضايا النّحو العربي التّليد، لينسف ما يُشيعه بعضهم عنها، كأن يكون تفسيرها فيلولوجيا، أو أنّها لا تستند إلى قضايا المنطق اللّساني الرّصين، أو أن يكون تناولها تناولا كلاسيكيّاً عتيقاً، وقد تقادم به الزّمن وتجاوزه فلم يسعفه إلى لحاق الرّكب المعرفي الآني المتسارع، أو أن يكون تأويلها سطحيا لا يبرح ذلك إلى العمق العلمي؛ وإنّما يروم هذا البحث أن يعالج أدقّ المباحث النّحويّة معالجة لسانيّة شاملةً، ومنها مباحث حروف المعاني. ولأجل هذا؛ فإنه من الضّرورة-فيما بدا لي- تطعيم الدّرس اللّساني الحديث بالعلوم الدّقيقة، وهو الأقرب إليها نسباً، من ذاك المقاربة الفيزيائية الكمّيّة، فقد تجد لها سبيلا في

النظر إلى تلك المسائل النّحوية التراثيّة الدّقيقة، وفق ما يستجيب له العلم الدّقيق والمنطق القويم، الذي يمكّن المقاربة الكمّيّة اللّسانية من المباحث النّحوية بدقّة وعمق، وجدة وتحيين وصرامة علمية، في محاولة للوقوف على الظّاهرة اللّسانية بمنهج علمي دقيق يجافي الأحكام المعيارية...

هذا؛ وقد يجد الباحث اللّساني إشكالاً أنثروبولوجيّاً، يعترض الموضوع في أوّله، لاسيما وأنّه يجمع مجالين متباينين، أوّلهما لساني وهو الأداة الإجرائية التي تعالج المادّة النّحويّة ههنا، وثانيهما فيزيائي كمّي، وهو من زمرة العلوم الدّقيقة، وإن كانت اللّسانيات أقرب إليها من العلوم الإنسانيّة نسباً، لما فيها من صفة الصّرامة العلميّة، وفي محاولة للنّأي عن النّسبيّة واستدعاء المنطق، وتحكيم لغة الرّياضيات في أحايين كثيرة؛ وممّا يخوّل للدّرس اللّساني أن يجد له متسّعاً في المقاربات العلميّة الدّقيقة، حتّى تمكّنه من معالجة المباحث اللّغويّة التراثيّة. وينضاف إلى هذا الإشكال تموضعاً في خلد الباحث، وذلك عن صحّة القرابة العلميّة، بين الدّرس اللّساني وهو المدرج في الميادين الأنثروبولوجيّة وبين المقاربة الفيزيائيّة الكمّيّة، ليتشاكل منهما أنموذجا إجرائيّاً يتناول الدّرس النّحوي العربي التراثي، ويقف على دقائق مباحثه في محاولة لتفسيرها، وتأويل الديناميّة الحركيّة العلميّة الّتي يحتكم إليها. وإن صحّ وجه القرابة هاته فإنّ السّؤال عن مدى نجاعة هذه المقاربة الكمّية وعن الميدان الإجرائي في هذا الموضوع، وعن درجة نفعها وعن مقدار ما تستجيب له من الرّصانة العلميّة، وصلابة احتكامها للمنطق. ويزيده السّؤال أيضاً عن مدى استجابتها للمنهج العلمي في معالجة المباحث النّحويّة التّراثيّة، وعن قوّة حجاجيّتها بعدّها إجراءً لسانيّاً مقصوداً ومنهجا دقيقاً في المعالجة.

2. الفاء المفردة: (1)"cv"[1].

حرف معنى مهمل[2]، خلافاً لبعض الكوفيين، في قولهم إنّها ناصبةٌ؛ نحو: **"ما تأتينا فتحدثنا"**[3]. وللمبرّد(285هـ)في قوله: إنها خافضةٌ[4]في نحو بيت امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[5].

عند من خفض **"مثلك"** والمعطوف بعدها" **مرضع"**. ويرى ابن هشام الصّحّة في أنّ النّصب **بأن** المضمرة في القول الأول، وأنّ الخفض **بربّ** المحذوفة في القول الثّاني[6]، وهو قول أكثرهم. وقد تباين صيغة التّأويل الفونولوجي، الرّؤيّة يتصوّرها النّحاة وزاوية النّظر الّتي يرون منها، وذلك من تقدير العمل: بوظيفة الحرف العامل في معموله، أو بتقدير العمل بمحذوف يعمله فيما بعده. ولمّا كانت الفاء المفردة في هذا الباب مهملةً، لا تعمل في النّصب والخفض، إلاّ بتقدير **أن** المضمرة ناصبةً، أو **ربّ** المحذوفة خافضةً، ودون النّظر إلى ما تحمل الفاء من خصائص فونيميّة، من خفّة الكمّ النّفسي، ومن يسر النّطق بها فهي ذات انسيابية صوتيّة، إذ تعدّ من فونيمات الذّلق، الّتي يخف

بها الكلم، وذات خصائص مقطعيّة إذ كانت مقطعاً صوتيّاً من النّوع الأوّل، الّذي يخفّ به الكلم والتّركيب على حدّ السّواء، وما يشير إليه من حركة وخفوفها[7]، وخصائص فوقطعيّة تنغيميّة، تخصّ التّركيب الضّامّ لها، إلاّ أنّ الفاء[ف: **(1)"cv"**]هي أسّ الطّونيم"**le tonème**"[8]ههنا، إذ هو الفونيم المتوالد عن التّنغيم الّذي يسود التّركيب والدّالّ عليه، وتحدّده النّغمة كما تحدّد التّنغيم بما توافر لها من الخصائص الفيزيائيّة الكمّية، إذ تغاير خصائصها الفيزيائيّة الكميّة بحسب البنية الفونولوجيّة التّي يضمّها التّركيب النّحوي، وتنحو بالتّنغيم العامّ والطّونيم في ذروته نحو الدّلالة المرومة. ولمّا كان هذا كلّه بتوافر الخصائص الفونولوجيّة: من خفوف الفاء الصّوتي، وذلاقتها الفونيميّة والمقطعيّة، ومن استحضار عنصر الطّونيم الفونولوجي في التّركيب، فإنّه يكون ذلك متوقّعاً في أن يكون العمل النّحوي من ضمن ما تحدّده البنية الفونولوجيّة، دون تقدير العامل المحذوف لدى النحاة وذلك بالإسقاط الرّياضي للمستحضر الفونولوجي على العامل النّحوي المحذوف، فيتبيّن أنّ الطّونيم شغل منصب العامل النّحوي في العمل، فكان الطّونيم النّاصب في موقع أن المضمرة، والخافض في موقع ربّ المحذوفة. ولمّا اقترن الطّونيم هو ذروة التّنغيم بالفاء، كانت كالعامل الفونولوجي الّذي تموضع موضع العامل النّحوي المقدر المحذوف؛ وقد يفسّر هذا ما ذهب إليه بعض الكوفيين في النّصب بها، والمبرد في الخفض.

هذا؛ وترد الفاء على ثلاثة أوجه:

1. 2 الوجه الأول: "العاطفة"[9]، وتفيد ثلاثة أمور:

1. 1. 2 أحدها: التّرتيب، وهو نوعان: **التّرتيب المعنوي**؛ نحو: "قام زيد فعمرو"، و**التّرتيب الذّكري**، وهو عطف المفصل على المجمل[10]، نحو قوله ﷻ: ﴿**فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ**﴾[البقرة، 36]، **وقوله** ﷻ: ﴿**فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ**﴾[النساء، 153]، وقوله ﷻ: ﴿**وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي**﴾[هود، 45]، ونحو قوله ﷺ: **(توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه)**[11].

وقد تسوّغ الخفّة الفونيميّة والذّلاقة الصّوتيّة، اللّتان تصحبان الفاء فونيما ومقطعا-وهي ههنا حرف معنىً-ما نصّ عليه جمهرة النحاة من دلالتها على التّرتيب؛ وذاك أنّه لمّا كان الفاء فونيماً شفويا ذلقياً، قريباً من أخيه الواو جواراً ونسباً، بالنظر إلى الخصائص الكمية، التي تخص النفس المتدفق في الفونيمين، والحركية الميكانيكية وتخص بنية جهاز التّصويت في إخراج هذين الصامتين، عند مخرج الشفة، ولما ثبتت صلتهما من جوار ونسب فقد أفادت. وقال الفرّاء**(207هـ)**إنّ الواو تفيد التّرتيب، والفاء لا تفيد التّرتيب مطلقاً[12]. ويرى ابن هشام الغرابة في مجموع القولين[13]، واحتجّ الفرّاء للقول الأول بقوله ﷻ: ﴿**وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ**

﴿هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف، 04]وأُجيب على إدارة الإهلاك أو على التّرتيب الذّكري[14]. وقال الجرمي(225ه)لا تفيد الفاء التّرتيب في البقاع، ولا في الأمصار[15]، بدليل قوله:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[16].

وقولهم: **"مطرنا مكان كذا فمكان كذا"** إن كان نزوله فيهما في وقت واحد[17].

ولعلّ ما ذهب إليه الجرمي، مفسّرٌ باحتمالات عديدة، قد تتعالق وخصائص فونيم الفاء الفيزيائيّة الكمّية والميكانيكيّة المخرجيّة، فوافق ذلك الدّلالة النّحويّة، في إزاحة الفاء هي حرف معنىً عن وظيفته، في الدّلّ على ترتيب الأمصار والبقاع؛ وقد تكون منها: أنّه قد يسوّغ خفوف الفاء الفونيمي إزحاتها عن دلالتها على التّرتيب في الأمصار والبقاع، إذ لمّا قلّ الزّمن بين المعطوفين، وانحصر في ذلك انحصاراً شديداً، نحت الفاء نحو دلالة التّعقيب-وهي فيها أمكن- وضعف دلّها على التّرتيب عموماً، وفي الأمصار والبقاع بوجه أخصّ. أو أنّه لمّا خفّت الفاء عن نظيرتها الواو، اختصّت بغير البقاع والأمصار، وهي أقلّ شأناً من العاقلين، وما أُلحِق حكمه بحكم العاقلين، وقد خصّت العربيّة العاقل من غيره، وغلّبته في المباحث النّحويّة ليقابله في هذا خصوص الفاء عن الواو، وقد تضمّنت الواو العطف على العاقل وغيره جمعاً وترتيباً، كما شملت خصائص الفاء الفيزيائيّة الكمّية، وفي الصّفات الفونيميّة إخاءً، وفي الجوار المخرجي قرباً ونسباً. أو أن تزيد الخفّة الفونيميّة في الإشارة إلى انحصار الزّمن، حتى تُوُهِّم كأنّه زمنٌ واحدٌ، مجموعٌ فيه المعطوفان، بما يوافق ذلك اانحصار زمن الفاء حين النّطق بها، وضيق المخرج عندها، فكانت الفاء كالواو عاطفةً جامعةً للمعطوفين لا مرتّبةً لهما، فقابل توّهم الزّمن الواحد، بتوهم التّرتيب في الأمصار والبقاع، وهو بخلاف ذلك من الجمع فيها دون التّرتيب.

2. 1. 2 ثانيهما: التّعقيب[18]؛ وذلك بوقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة. وقد يكون هذا مراد ابن هشام، في قوله: **"وهو كل شيء بِحَسَبِهِ"**[19]. ولعلّه مفسرٌ بالخفّة الفونيميّة في الفاء، بما تستميز بها من الخصائص الفيزيائيّة الكميّة، فتوافق الخفّة معنى التّعقيب بلا مهلةٍ زمنيّةٍ بين المعطوفين، نحو: "دخل زيد فعمرو"، أو بلا حدوث عارضٍ يعترضهما فيستوجب مهلةً، في نحو: "**تزوج فولد له**"إذ لم يكن بين الزّواج والولادة إلاّ زمن الحمل، وإن طال ذلك، وفي نحو: "دخلت البصرة فبغداد"إذا دخل البصرة لم يقم بها، ولا بين البلدين[20]. ونظيره قوله ﷻ: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾[الحجّ، 63]قيل هي **للسّببيّة** ههنا، وهي لا تستلزم التّعقيب بدليل صحّة قولهم: "**إن يسلم فهو يدخل الجنة**"، وبينهما مهلة كبيرة[21]. وقد يؤوَّل هذا باستحضار الطّونيم، الّذي ينشأ عن التّنغيم وهو فونيمه، فيكون فيصلا دلاليّاً بين معنى التّعقيب والسّببيّة؛ إذ تؤشّر كلّ نغمةٍ موجّهة للطّونيم، على الدّلالة المرامة، لتوافق السّياق العامّ

للتّركيب وذلك بتغاير الخصائص الفيزيائيّة الكميّة لكلّ نغمة، ممّا يلزم تغاير التّنغيم المتوالد عنه الطّونيم. فلمّا تتقارب تلك الخصائص الكميّة، يقابله في ذلك تقارب طونيمي التّعقيب والسّببيّة، إلى حدّ أن توهّم تطابقهما، نطقاً أو استحضاراً، ممّا يستدعي التّقدير النّحوي في هذا الشّاهد. ولمّا تنحو الخصائص الفيزيائيّة الكمّيّة نحو طونيم السّببيّة يباين طونيم التّعقيب تباينا صريحاً، فيعرّج بالمعنى النّحوي من التّعقيب إلى السّببيّة، فلا تستلزم الدّلالة الثانيّة الأولى؛ إذ تكون المهلة مؤشّراً فيزيائيّاً كمّيّاً، يوافق المقابل الدّلالي في ذلك.

هذا؛ وقيل: قد تقع الفاء بمعنى **ثمّ**[22]، ومنه قوله ﷻ: ﴿**ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا**﴾[المؤمنون، 14] وقد تكون الغايات بمعنى **ثمّ** لتراخي معطوفاتها زمناً[23]. فلعلّه مؤوّل أيضاً، بما يحمله استحضار الطّونيم، من إشارته إلى دلالة التّراخي، فتكون الفاء في هذا الشّاهد في موضع **ثمّ**، وذلك بتغاير الخصائص الفيزيائيّة الكمّيّة التي للتّعقيب، إلى الّتي للتّراخي، بزيادة التّزمين فيها، فتغاير على إثرها النّغمة التي توجّه تنغيم الدّلالة الثّانية المرامة وتكون للغايات. ينضاف صفة النّفخ الّتي تصحب الفاء حين النّطق بها، ومجاورتها المخرجيّة الصّوتيّة للثّاء عند حدود الشّفة، وقد تبين في العربيّة أنّ القرب المخرجي يومئ إلى القرب الدّلالي على الغلبة، ويعضده حجّة إبدال ثاء **ثمّ** فاءً(فمّ)، ومن أحوال إبدال الثّاء فاء في غيرها من الكلم العربي؛ نحو: أجذافٍ في أجذاثٍ[24]. وقد تقع بمعنى الواو[25]أيضاً؛ نحو قول امرئ القيس:

....اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[26].

ويرى الأصمعي(**216**هـ)الصّواب في رواية البيت بالواو، إذ لا يجوز: "جلست بين زيد فعمرو"[27]؛ وأجيب بتقدير"بين مواضع الدّخول فمواضع حومل"كالذي يجوز في"جلست بين العلماء فالزّهّاد"[28]، وقال بعض البغداديين: الأصل"ما بين"فحذفت **ما** دون **بين**، كما حذفت **بين** دون **ما** في معكوس ذلك من قوله[29]:

يا أَحْسَنَ النّاسِ ما قَرْناً إلى قَدَمِ وَلا حِبالَ مُحِبٍّ واصِلُ.

أي: ما بين قرن إلى قدم. وقد يكون نظيره قوله ﷻ: ﴿**مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**﴾[البقرة، 26]، وقالوا في فاء الآية نائبة عن **إلى** المحذوفة؛ أي: "مابين بعوضة إلى ما فوقها"[30]. وقد يستدل بهذا القول، في نيابة **الفاء** عن **إلى**، للقول بصحّة إضافة **بين** إلى الدخول، في بيت امرئ القيس، لاشتمال المعنى على مواضع، أو على تقدير: "بين مواضع الدّخول". ويرى ابن هشام الغرابة في كون الفاء للغاية بمعنى **إلى**، ولا يرتضيه، ويستأنس له بمجيء معكوسه في وقوع **إلى** موقع الفاء معنىً، في قوله:

وَ أَنْتِ الَّتي حَبَّبْتِ شَغَباً إِلى بدا إِليّ وَأَوْطاني بِلادٌ سِواهُما[31].

إذ المعنى: "شغباً فبدا"، وهما موضعان. ولعلّ ما يدل على أنّه أراد الترّتيب البيت الّذي يليه:

حَلَّلَتْ بِهَذا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بِهَذا فَطابَ الوادِيانِ كِلاهمُا.

ورأى ابن هشام في معنى البيت غرابةً، إذ لم يسبق أن ذكر بهذا المعنى[32].

ولعلّ في خصائصها الفيزيائيّة الكمّية لفونيم الفاء، ما يعوّل عليه في تأويل نيابة الفاء- وهي حرف معنىً-عن بعض حروف المعاني؛ من ذاك: أنّ التّقارب في هاته الخصائص، في الإخاء والقرب المخرجي، يوافق تقارب الدّلالة النّحويّة، في أن تكون الفاء بمعنى الواو، أو يكون ممّا يشير إليه الطّونيم المستحضر من معنى الجمع والتّرتيب، وهو للواو خاصّةٌ، دون استحضار نظيره في التّعقيب، وهو خصيصة الفاء، وإن ذكرت القرينة الحرفيّة وهي الفاء، إلاّ أنّ التّنغيم وفي ذروته الطّونيم عنصر فونولوجي فارقي، في تشاكل المعنى النّحوي، ممّا يسوّغ صحةّ رواية الفاء في شاهد امرئ القيس. وأمّا رواية الأصمعي، فقد تكون في مراعاة البون في الخصائص الفيزيائيّة لحرفي المعنى الفاء والواو، ويزيد عليهما تنغيماهما المستحضران في السّياق الضّامّ لهما في التّركيب حقيقةً وافتراضاً. وقد يفسّر التّنغيم وفونيمه الطّونيم، في تقدير البغداديين حذف ما دون بين والعطف بالفاء في المواضع والبقاع في شاهد امرئ القيس، وفي تقدير نهاية الغاية بإلى في آية البقرة، ويصحّ هذا أيضاً في البيت الشّاهد، مع تغاير الخصائص الفيزيائيّة الكميّة للطونيم في كلّ تنغيم لكلّ تقدير وعلى تقدير التّنغيم المستحضر في نهاية الغاية بالفاء، يكون تقديره أيضا في معكوسه، من نيابة إلى للفاء في المواضع، فتسقط غرابة ابن هشام في نيابة الفاء عن إلى.

3. 1. 2 ثالثهما: السّببيّة[33]، وهي غالبة في العاطفة جملةً[34]؛ نحو قوله ﷻ: ﴿**فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ**﴾[القصص، 15]، وقوله ﷻ: ﴿**فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ**﴾ [البقرة، 37]. أو العاطفة نعتاً؛ قوله ﷻ: ﴿**لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ**﴾[الواقعة، 52و53و54]. وقد تأتي الفاء لعطف الجمل لمجرّد الترّتيب[35]؛ نحو قوله ﷻ: ﴿**فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ**﴾[الذّاريات، 26و27]، وقوله ﷻ: ﴿**لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ**﴾[ق، 22]، وقوله ﷻ: ﴿**فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا**﴾ [الذّاريات، 29]، وقوله ﷻ: ﴿**فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا**﴾[الصّافّات، 02].

هذا؛ ويرى الزّمخشري أنّ في الفاء العاطفة للنّعوت ثلاثة أحوال[36]:

1/الدّلالة على ترتيب معانيها في الوجود؛ نحو قوله:

يا لهَفَ زَيّابَةَ للحارثِ فَالـ   صّابِحِ فَالغانمِ فَالآيِبِ[37]

الّذي صبح قومي من الغارة فغنم فآب[38]، فرتبها ترتيبا وجوديا بحسب زمنها.

2/الدّلالة على ترتيب معانيها في التفاوت من بعض الوجوه؛ نحو قوله"**خذ الأكمل فالأفضل، واعمل الأحسن فالأجمل**"[39]، إذ التّرتيب ههنا ترتيب تفاضلي متفاوت.

3/الدّلالة على ترتيب منعوتاتها؛ نحو"**رحم الله المحلّقين فالمقصّرين للحجيج والمعتمرين**"

قد تحمل الفاء ذات الخفّة الفونيميّة والذّلاقة الصّوتيّة، اللّتين تصحبان الفاء وهي حرف معنىً، ما نصّ عليه النّحاة من دلالتها على التّرتيب الوجودي الزّمني، وبما توافر لها من تطابق خصائصها الكمّيّة من النّفس المتدفّق، والميكانيكيّة التي تتعالق وحركة النّفس عند المخرج والحيّز الفونيميين؛ فلما خفّت الفاء حين قرانها بنظيرتها الواو، زادت دلالتها على الجمع والتّرتيب اللّذين للواو بالتّعقيب، فالأخص يزيد على الأعمّ دلالةً، وقد استلزم التّعقيب ترتيب المعطوفات ترتيباً وجوديّاً زمنيّاً، ويقتضي التّرتيب والتّعقيب معاً ترتيب التّفاضل والتّفاوت للعناية والخصوص وغيرها من مراتب التّقدّم، ويزيده على هذا ترتيب المنعوتات بحسب ما يتقدّم المنعوت نظيره بمعايير التّقدّم.

2. 2 الوجه الثّاني: "الر ابطة للجواب"، إذ لا تصلح أن تكون في الشرط؛ وهي في ست مسائل[40].

1/كون الجواب جملة اسمية: نحو قولهﷻ: ﴿**وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[الأنعام، 17]، وقوله: ﴿**إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ**﴾[المائدة، 118].

2/كون الجواب جملة فعلية فعلها جامد؛ نحو قولهﷻ: ﴿**إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ**﴾[الكهف، 39و40] و﴿**إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ**﴾[البقرة، 271] و﴿**وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا**﴾[النّساء، 38] و﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَيْءٍ**﴾[آل عمران، 28].

3/كون فعل الجواب إنشائياً؛ كقولهﷻ: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ**﴾[آل عمران، 31] و﴿**فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ**﴾[الأنعام، 150]و﴿**قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ**﴾[الملك، 30]ونحو "إن قام زيدٌ، فوالله لأقومنّ، ونحو"إن لم يتب زيد فيا خسره رجلا".

4/كون فعلها ماضياً لفظاً ومعنىً، إمّا حقيقة؛ نحو قوله﴿: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ﴾[يوسف، 77]و﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[يوسف، 27]على تقدير الحقيقة في الآية الثانية، وإمّا مجازاً؛ قوله﴿: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾[النّمل، 90]، والفعل متحقّق الوقوع، بمنزلة ما وقع[41].

5/اقتران الجواب بحرف استقبال؛ نحو قوله﴿: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[المائدة، 54]وقوله: ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۚ﴾[آل عمران، 115].

6/اقترانه بحرف له صدارة الكلام؛ نحو قوله:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذي لَهَبٍ لَظاهُ عَلَيَّ تَكادُ تَلْتَهِبُ الْتِهابَا[42].

على تقدير رُبَّ المحذوفة؛ ولها صدر الكلام. وأدخلوا في هذا نحو قوله﴿: ﴿وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ﴾[المائدة، 95]على تقدير الفعل خبر لمحذوف والجملة اسميّةٌ[43]. ولعلّ المفسّر لوقوع الفاء في جواب الشّرط، أن كانت نظيرة للواو، وهي الأوسع منها مخرجاً والأوفر نفَساً، فكان بدّاً أن تأخذ ممّا لها من الدّلالة، بحسب ما توافق في الصّفات الفونولوجيّة الكمّيّة والميكانيكيّة، من ذاك دلالتهما على التّرتيب؛ ولمّا اقتضى المنطق اللّساني أن يتقدّم الشّرط الجواب، فإنّ أمر الفاء وهي للتّرتيب عائد إلى الجواب، فكانت رابطةً له، إلاّ أنّ خصوص الفاء دون الواو، بما تزيد على الواو من دلالة التّعقيب، إذ يقتضي المنطق اللّساني، أن تردف الشّرط بجوابه، لارتباطهما لزوماً، وهو ما يستلزم تعقيب الجواب على الشّرط؛ لذا امتنع وقوعها في الشّرط. وقد تنوب إذا الفجائية عن الفاء المحذوفة، لشدة اقترانها؛ نحو قوله﴿: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾[الرّوم، 36]. فلا ريب أنّ الخفوف-وهو قرين-بالفاء قد يبيح حذفها، حين اقترانها الشّديد بإذا، فتنوب الثّانيّة عنها، إلاّ أنّ ذكرها يحقّق دلالة التّعقيب الزّمني، زيادة على ارتباط الشّرط بجوابه. ينضاف إلى تأويل المسألة، ما قد يلحق التّركيب بإذا الفجائيّة، من المفصل الصّوتي"**la jointure phonétique fermée**"وبتزمين الفاء في حال ذكرها وهي محذوفة، فيوحي المفصل الصّوتي إليها وهي محذوفةٌ، ويعضده ذكر إذا الفجائيّة بعدها. وقد يفسّر أيضا بما يلحق من التّنغيم الّذي تأتي في الفاء مذكورة، فيكون الطّونيم في ذروة التّنغيم، بخصائص فونولوجيّة كمّيّة وميكانيكيّة ذاتها.

وقد تحذف الفاء في ضرائر الشّعر[44]؛ نحو قوله:

*** مَنْ يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها[45]***

ورُوِيَ منع المبرد لذلك وإن كان في الشعر، وأن روايته للبيت على:

*** مَنْ يَفْعَلْ الخَيرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُه ***[46].

وأباح الأخفش(**215**هـ)جواز ذلك في النّثر، وقال بفصاحته؛ وجعل منه قوله ﷻ: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[البقرة، 180]إذ ترفع الوصية على الابتداء وللوالدين خبره وقد وقعا موقع الجواب حذف فاؤه؛ وتقديره: فالوصية للوالدين، بدليل البيت عنده[47]. ويرى ابن مالك أنّه يجوز في النّثر نادراً[48]؛ ومنه حديث اللّقطة: **(اعْرِفْ عِدَّتَهَا، وَوِكَاءَهَا وَوِعَاءَهَا، فإنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإلاّ اسْتَمْتِعْ بِهَا)**[49]. وقد يسوّغ الخفوف أيضاً ما نصّ عيه النّحاة في ضرورة الشّعريّة، في حذف الفاء، فلمّا خفّ النّفس في كمّها، ويسر الحركة في مخرجها، كان حذفها أيسر حالاً، بما يوافق خفّتها؛ وأمّا القول بالضّرورة في عرف النّحاة، فلّعله مفسّرٌ بالمفصل الصّوتي، الّذي يحقّق تزميناً معيّناً، يوحي إلى موقع الفاء دون التّصريح بها، فيقابله موقع دلالة التّعقيب المقترن بذلك التّزمين، وينضاف إلى ارتباط ذلك الشّرط بجوابه الّذي يزيده في الدّلّ على موقع الفاء ودلالتها على التّعقيب.

- تنبيه:

الأمر سيان في ربط الفاء بجواب الشّرط، وشبه الجواب بشبه الشّرط؛ وذلك في نحو: "الّذي يأتيني فله درهم"إذ يدل دخول الفاء على إرادة المتكلم، من ترتيب دفع الدّرهم في حال الأتي، وإن لم تدخل على الكلام احتمل غير هذا، وهذه الفاء شبيهة بلام التّوطئة، في نحو قوله ﷻ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[الحشر، 12]والّتي تسبق أدوات الشّرط إيذانًا بالجواب، وإرادة المتكلم من معنى ههنا[50]؛ بإثبات الفاء وحذفها في قراءة[51] قوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[الشورى، 30].

ولعلّ في دلالة التّعقيب، الّذي تصحب الفاء في ربطها الشّرط بجوابه ما يجعل ذكرها في حالي الأمر والنّهي-وهما شبيها الشّرط وجوابه-كذكرها فيهما، فزادت الفاء لفظاً من موقع فونولوجي، ما هو مقرّرٌ في الفكر من منطق شبيهية للشّرط، فكانت إيذاناً منها على دلالة الشّرط، وإن لم يذكر صراحةً بأدواته؛ فلمّا خفّت بصفاتها الفونيميّة الكمّيّة والميكانيكيّة، ارتبطت بجواب الشّرط وشبهه، في حين لمّا ثقلت اللاّم قوّةً ارتبطت بأدوات الشّرط دون الجواب إيذاناً منها على الجواب.

وقد يحمل طونيم التّنغيم الخصائص الفونولوجيّة، كالّتي هي لأسلوب الشّرط، فتكون شبيهته في الأمر والنّهي، وتكون الفاء في جوابهما، فتوحي إلى دلالة التّعقيب؛ ويعضد عامل الطّونيم

خفوف الفاء كمّاً وحركةً في مخرجها، لتقع في الجواب فتربطه بالأمر والنّهي وهي في موضع شبيهي الشّرط.

3. 2 الوجه الثّالث: الزّائدة: ودخولها في الكلام كأن لم تكن فيه[52]؛ ولا يثبته سيبويه **(180ه)**، إلاّ أنّه وأجاز زيادتها في الخبر مطلقاً، وحكى: "أخوك فجد[53]". وقيّد الفرّاء والأخفش والأعلم الشّمنتري**(476ه)**وجماعة هذا الجواز، في كونه أمراً أو نهياً[54] نحو قوله من شاهد الأمر:

وقائلة: خَوْلانُ فانكِحْ فَتاتَهُمْ وأُكرُومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا[55].

وقوله:

أرَوَاحٌ مُودِّعٌ أمْ بُكورُ أنتَ فانظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصِيرُ[56].

وحمل هذا الزّجّاج**(311ه)**[57]قوله ﷻ: ﴿**هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ**﴾[ص، 57]. ونحو قوله في النهي: "زيدٌ فلا تضربه"[58]، وقال ابن برهان العكبري**(456ه)**: **"اعلم أنّ الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعا"**[59]، كقوله:

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعي[60].

وأما الّذين منعوا هذا، فقد أوّلوا قوله: ***خولان فانكح***"هذه خولان فانكح"، فلم تقع الفاء في الخبر، وقوله أيضا **"أنت فأنظر"** "أنظر فأنظر"ثمّ حذف الفعل الأوّل دون ضمير الخطاب فيه "أنت" فقيل فيه: **أنت فانظر**، وأوّلوا شاهد ابن برهان بالضّرورة وأمّا الآية، فالخبر فيها ضمير، وما بين الخبر والمبتدأ اعتراض، أو على نصب هذا المحذوف "فليذقوه" الأول فسّره الثاني المذكور، نظير قوله ﷻ: ﴿**فَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ**﴾[البقرة، 51]؛ وعليه فقد قدّرت حميم خبراً، على تقدير هو حميم[61]. وقد يفسّر زيادة الفاء-وهي حرف معنى-على الخفوف الفونيمي، الّذي يصحبها كمّاً، وحركة نفسها مخرجاً؛ إلاّ أنّ دخولها على الكلام مقترن بدلالة ضرورة، وحذفها ليس كذكرها. وأمّا دخولها على الكلام خبراً، في حال الأمر والنّهي، فقد تكون مسوّغاً أنّهما شبيهان بأسلوب الشّرط، الّذي يستلزم الجواب ضرورة، فكانت الفاء في موقع الجواب، في صيغتي الأمر والنّهي، فلحقتهما الفاء في موضع الجواب، ممّا يستوجب أن يكون دخولها لدلالة يرومها السّياق، وتستقيم بها الدّلاقة اللّسانيّة قبله. ويزيد على الخفّة الفونيميّة الّتي تحقّقها الفاء، وهي في موضع الخبر، دلالة التّعقيب في نفاد الأمر ضرورة وعجلةً، وامتناع الحدث حتماً وقطعاً وإسراعاً في حال النّهي وهو ما يوافق خفّة الفاء ويسرها نطقاً، فكانت دلالة التّعقيب الزّمني ألزم لها.

وينضاف على الخفوف الفونيمي الّذي تحمله الفاء، أنّها قد تكون ذروة للطّونيم، الّذي يحمله التّنغيم بهما، فلا تكون زائدةً، إن كانت في جواب لمّا-وهو ما ذهب إليه ابن مالك-ليوحي الطّونيم، بما ينماز به-في هذا الباب-من الخصائص الفونولوجيّة الكمّيّة والميكانيكيّة الفيزيائيّة،

إلى الدّلّ على تقدير الكلام، فلا تكون زائدةً، وإنّما الزّيادة في تقدير النّحاة نسبيّة، وفقاً المعايير الفونولوجّية؛ من ذاك أنّ دعوى الزّيادة واللّزوم فيها نسبيّة متضاربة بين زيادتها ولزومها الكلام. وقد دخلت زائدةً في تقدير النّحاة[62] في قوله:

لمّا اِتَّقى بِيَدٍ عَظيمٍ جُرْمُها   فَتَرَكْتُ ضاحِيَ جِلْدِها يَتَذَبْذَبُ[63].

إذ لا تدخل الفاء في جواب **لمّا**[64]، خلافا لابن مالك[65]. والجواب محذوفٌ في قوله ﷻ: ﴿**فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ**﴾[القمان، 32] أي: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصدٌ، ومنهم غير ذلك[66]. وأما قوله ﷻ: ﴿**وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ**﴾[البقرة، 89] فجواب **لمّا** الأولى **لمّا** الثّانية وجوابها، على قول بعضهم[67]، وردّ ابن هشام ذلك باقتران جواب **لمّا** الأولى بالفاء[68]، وقيل: ﴿**كَفَرُواْ بِهِۦ**﴾جواب **لمّا** الأولى والثّانية، والثّانية مكرورة الأولى[69]، وقيل: جواب الأولى محذوفٌ؛ أي: أنكروه[70].

1. 3. 2 المسألة الأولى:

الفاء في قوله ﷻ: ﴿**بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ**﴾[الزّمر، 66]جواب لأمّا المحذوفة المقدرة عند بعض النّحاة[71]؛ ورأى ابن هشام فيه الكلفة. وهي عند الفارسي(**377هـ**)زائدة، وعند غيره عاطفةٌ، وبعّد ابن هشام زيادتها، على تقدير: "**تنبّه فاعبد الله**"فحذف **تنبّه**، وقدّم مفعول **أعبد** على عامله والفاء، إصلاحا للّفظ، حتى لا تقع الفاء في صدر الكلام، على تقدير: "**بل فالله اعبد**"فينتقل الكلام بعاطفتين متتابعتين؛ ويرى ابن هشام هذا فيما اتّفق عليه الجميع، في باب"**أمّا زيداً فاضرب** "وتقديره: "مهما يكن من شيء، فاضرب زيداً"[72].

2. 3. 2 المسألة الثانية:

الفاء في نحو: "خرجت فإذا الأسد"زائدة لازمة عند المازني(**249هـ**)والفارسي وجماعة[73]وابن جني[74]، وعاطفة عند مبرمان(**345هـ**)[75]، وتفيد السّببيّة المحضة، كفاء الجواب عند أبي إسحاق الزّيادي[76](**249هـ**)[77]. وقد تبين أنّ ابن هشام يؤيّد الرّأي الثّالث؛ ويوجب على هذا حمل قوله ﷻ: ﴿**إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ**﴾ [الكوثر، 1و2]، ونحو: "إيتني فإني أكرمك"إذ يمتنع عطف الإنشاء على الإخبار، وكما يمتنع معكوسه. وقد يفهم من قوله: "**ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها**"[78]أنها لازمةٌ، فلا تسقط في الكلام، وقول بالإسقاط لتعضيد دعوى الزّيادة ضعيفٌ على الاحتمال الرّاجح من قوله؛ وهو وهمٌ يميل برأيه نحو الرّأي الأوّل، من قول المازني والفارسي ومن نحا نحوهما.

3. 3. 2 المسألة الثالثة:

تقدّر الفاء بعد الاستفهام في قوله ﷻ: ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**﴾[الحجرات، 12]أنّه يجاب: **لا**، فقيل لهم: هذا كرهتموهم، ويعني: "والغيبة مثله فاكرهوها"فحذف المبتدأ هذا[79]. **وقال الفارسي: "فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبية"**[80]. وضعّف ابن الشّجري(**542**هـ)هذا، بحذف ما المصدرية الموصولة دون صلتها؛ أي: "ما كرهتموه، فاكرهوا الغيبة مثله"[81]؛ وابن هشام يراه منه رديئاً[82]. وجملة: ﴿**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ**﴾ [الحجرات، 12]معطوفة على﴿**وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا**﴾[الحجرات، 12]؛ على التقدير الأول، من عطف الإنشاء على الإنشاء، وتلاه﴿**أَيُحِبُّ**﴾على﴿**فَكَرِهْتُمُوه**﴾ وعلى تقدير حذف المبتدأ هذا. وعلى تقدير الفارسي في القول الثاني؛ أي: "فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله"وان لم يذكر التّعبير القرآني ذلك. كالذي في: ﴿**ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ**﴾ [البقرة، 60]من بيان السّبب ذكراً. ونظيره: "ما تأتينا فتحدثنا"من معنى: فكيف تحدثنا، فحذف كيف، وقد يدلّ عليها السّياق، أو فونيم التّنغيم"**الطّونيم**"، وإن لم يكن ذاك ذكراً ولفظاً، في كما وكيف ويقدّر في المعنى، لا في تقدير الإعراب[83]. وقد يفسّر هذا ما كان من شبيهي الشّرط أمراً ونهياً، فزادهما الاستفهام في الشّبهيّة ههنا، وقد قدّرت الفاء في الجواب بما اتّسمت من الخفوف الفونيمي كمّاً ومخرجاً وبما يحمله التّنغيم بطونيمه من خصائص فونولوجيّة، يضاهي بها خصائص الشّرط، الّذي يستلزم الفاء في جوابه، فتقدّر الفاء في جواب الاستفهام.

- **الوجه الرّابع**[84]: "**الاستئنافيّة**"؛ نحو قوله:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرّبعَ الخلاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تخْبِرنَّكَ اليَوْمَ بَيْداءُ سمْلَقُ[85].

وما بعدها مضارعٌ مرفوعٌ، في حال كونها عاطفةً على الجزم، ومضارعٌ منصوبٌ لو كانت سببيّةً. ونظيره قراءة الرّفع[86]في قوله ﷻ: ﴿**فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾[البقرة، 117] بالرّفع على الاستئناف؛ أي: فهو يكون حينئذ[87]. وقول الحطيئة(**678م/54**هـ):

فَالشِعرُ صَعبٌ وَطَويلٌ سُلَّمُه إذا ارتَقى فيهِ الَّذي لا يَعلَمُه

زَلَّت بِهِ إِلى الحَضيضِ قَدَمُه يُـــــريدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمَهُ[88]

أي: فهو يعجمه، فامتنع النّصب على العطف ههنا، إذ لا يريد إن يعجم كلامه وشعره. واختار ابن هشام من هذا العطف بالفاء على الجملة، لا على الفعل، وتفسيره أنّ المعطوف عليه قوله"يريد"في الشّاهد، وقد تبين أنّه جيّد، وفسّر تقدير النّحاة في المبتدأ المحذوف في جملة الاستئناف"فهو

يعجمه"أنه لبيان أنّ الفعل ليس المعتمد في العطف على أن يعربه[89]، فيختلّ المعنى، ومقصديّة الشّاعر ههنا. فلمّا كانت الفاء من أحرف العطف النّسقيّة، الّتي تربط أجزاء التّركيب بعضه ببعض بذلاقة صوتيّة، وانسيابية فونيميّة لفظاً وباتّساق دلالي معنىً، فقد تكون هاته الأحرف للاستئناف نظير ذلك الاتّساق اللّفظي، لينقطع الكلام قبل أحرف الاستئناف، ثمّ يُستأنف بها الكلام، وينقطع عندها خيط المعنى للجزء الثّاني من الكلام عن الأوّل، ويتمفصل ثانيه عن أوّله، ممّا يباين إعراب الثّاني الأوّل، فلا يعطف عليه، وإن كانت هي الأحرف ذاتها، الّتي للنّسق كائنة للاستئناف، وبما تحمل من خصائص فونيميّة كمّيّة وميكانيكيّة ذاتها، لأمرين متضادين من عطف واستئناف، فإن هذا قد يحتمل أن يكون للمفصل الصّوتي المفتوح يد في الدّلّ على الاستئناف، بالحرف ذاته الّذي هو للعطف، إذ يستحضر في الكلام فينقطع به، ويزيد ذلك إلى الدّلالة، فينقطع الكلام معنىً وإعراباً. وقد يكون تفسير هذا، بغير العين الّتي يرى بها النحاة؛ من ذلك أنّ الفاء فونيم شفوي، يؤاخي الواو في النّفخ والمخرج، إلاّ أنّه أحصر نَفَساً والواو أوسع مخرجاً، وأطول نَفَساً. وينضاف إليه أنّ الفاء من فونيمات الخفّة، الّتي يخفّ بها الكلام العربي، بعد الثّقل الّذي يلحقه لماّ يجاوز بنات الثّلاث[90]. وينقاس على سائر الكلام من التّركيب، بين الكلم وأخيه الكلم؛ لتفيد الفاء الرّبط عموماً في دلالتها النّحويّة المحوريّة، فيخفّ بها الكلام وتنأى به كلفة الفكاك اللّفظي ونظيره المعنوي.

وقد تبيين من مراعاة الخصائص الفونيميّة الكميّة، والفيزيائيّة الميكانيكيّة، لأخوات العربيّة من الألسنة السّامية لاسيما العبريّة، وهي الأقرب إليها ملّةً ونسباً؛ من ذاك أن الواو العبريّة العاطفة(**٦**)، في نحو: أنا بالسوق أشتري الخضروات والحليب"**אני בשוק קונה ירקות וחלב**". بنطق العاطف العبري"**vé**"بالنّطق الفرنسي[91]. وقد تبين أيضا من خصائص فونيم"**v**"أنّه نظير فونيم الفاء، إلاّ أنّه مجهورٌ، ومن ظاهر الشّفة السّفلى، والفاء المهموسة من باطن الشّفة السّفلى، ولماّ ظهرت قرابة النّسب بينهما، وبتعدّي العلاقة الرّياضية، تظهر علاقة الفاء بالواو العربيتين، فكانتا للرّبط والعطف. وقد يطمأنّ لهذه النّتيجة الطّيبة من محصّلة الاستدلال الرّياضي لعلاقة الفاء بالواو، وعلاقتها بدلالتين نحويّتين الرّبط والعطف. وعلى هذا، فقد ينشأ عنهما دلالاتٌ جانبيّةٌ عديدةٌ، وهو ما لعلّه يفسّر ما استخلصه النّحاة، كلٌّ بقراءته النّسبيّة الفاحصة، ويفسّر ردود بعضهم على بعضٍ أيضاً، وقد جمع كل فريق ما يعضده رأيه، فيما يرى ويعتقد؛ من ذاك: أنّ الخفّة في الفاء هي الفونيم الصّامت رئيس من فونيمات المذلقة، ومن حيث هي حرف معنى، فهي مقطع صوتي واحد(**1**)"**cv**"، وهو المقطع الذي يختصّ بالارتباط الحركي الدّلالي، في تتابع الأحداث وتواليها، لما ينتج عن الارتباط اللفظي، من الانسياب الفونيمي والذّلاقة اللّسانيّة[92]. وقد يدلّ هذا كلّه، على إهمال الفاء في بعض الأحوال النّحويّة، والحذف فيها، والزّيادة والتّعويض بها من بعض

الدّلالات النّحويّة؛ ولعله ما ذهب إليه جمهور من النّحاة في القول بإهمال الفاء لا نسيابها والنَّفَس خفّةً، ممّا يُضعف العمل بها، إذ لم تقو على النّصب، خلافاً الكوفيين، ولا على الخفض بها، خلافاً للمبرد، وتكون دليلاً على **أن** المضمرة في: "ما تأتينا فتحدّثنا" كما هي حالها و واو المعيّة، ودليلاً على حذف **ربّ** والواو أيضاً، كأنها الفاء في هذا. ولعل ما يفسّر التّرتيب بها، وهي أخت الواو، أنها أحصر نَفَساً، وأضيق مخرجاً، فصاحبت دلالة التّرتيب معها؛ ولعلّ ما في القرب والنّسب الشّديدين بين الفاء والواو، لما يبين وضوح الأمر في دلالتها على التّرتيب بعد دلالتي الرّبط والعطف فيهما، إذ لم يره الفرّاء في الفاء مطلقاً، ورآه ذلك في الواو. ويفسّر هذا أيضاً ترتيب بها في البقاع والأمصار، دون تقدير الموضع لخفّتها، وإن قُدّر ذلك، على افتراض أنه يُثقل به اللّفظ والمعنى، فإنّ الأخفّ يعوّض الأثقل، والفاء أنسب لهذا. ونظير هذا ما يؤوّل به دلالة التّعقيب بلا مهلة، فقد خفّ به الزّمن وانحصر، كما خفّت الفاء وانحصر نفسها، والتّعقيب أحصر دلالةً للتّرتيب والعطف، فلا تختصّ به غير الفاء، لما لها من خصائص غير متوافرةٍ في أخواتها العاطفة. ينضاف هذا إلى كون الفاء دليلاً على **أن** المضمرة في الفاء السّببيّة، وعلى ربّ المحذوفة؛ أنها تكون عوضاً عن **إلى** الّتي للغاية المحذوفة في دلالة المواضع، وكلّه مفسّر بخفّة الفاء، وقدرتها على إحداث التوازن الفونيمي داخل التّركيب، ويترتّب عليه نسبة كبيرة من المعنى العام المرام، وتمسّ جوانب عديدة من الدّلالات العرضيّة، زيادةً على ما تستقلّ به من الدّلالة الهامشيّة حين ولوجها التّركيب، لتشير إلى الأداة المحذوفة دليلاً عليها، وكأنها هي هي. ويفسّر هذا مجيء الفاء للسّببية أيضا، عطفاً من الجمل والنّعوت، لتباشر إلحاق المسبّب بمسبّبه، وتفيد ترتيب الأولّ، وهو مفتعل السّبب معنىً، والثاني وهو ما كان محصول السّبب، ولمّا خفّت الفاء فونيماً ومقطعاً أفادت هذه الدّلالات، فأغنت عن ظهور **أن** النّاصية، فأضمر الأثقل في وجود الأخف؛ ممّا كان قصورها عن العمل وإن ظهرت، وأضمر النّاصب في **أن** أو الخافض في ربّ-وقد مرّ بنا هذا-وإن دلّت على وجودهما في غيابهما، فلا يعفى العمل بها لخفتها، ولضعفها وقصورها. وقد يفسّر الخفّة في الفاء دلالات التّرتيب للنّعوت، معانيها وتفاوت بعضها من وجوه، وترتيب معنوتاتها، فتقدّم الأعنى والأثقل وزناً ومكانةً، وتأخّر الأخفّ، فكأنّما تجوّزوا بالفاء من الثّقل إلى الخفّة. وقد تتّسع دائرة التّفسير الفونيمي للفا، إلى كونها رابطةً للجواب، بعطف الجواب في أخفّ حالٍ ممّا يسبقه على الشّرط وهو أثقل حال، بما يحمل من دلالة الشّرطيّة، ومن التّركيب من الأدوات الثّقيلة فونيميّاً، فيخفّ بهذا كلّه الكلام، بعد كلال معنى الشّرط دلالةً، واحتمال الجواب لفظاً وتقديراً ولعلّ الظّاهر على أحوال الجواب، الّتي رصدها النّحاة، أنها قد تقترن بالجواب من التّراكيب الاسميّة والفعلية والإنشائيّة، وذات الأفعال الجامدة والماضيّة، والمقترنة بأحرف الاستقبال، وبحروف محلّها صدارة الكلام؛ فعولج التّركيب الشّرطي بتخفيف الجواب بفاء ذات الخفّة؛ وقد يعضد هذا القول بمنع حذف الفاء في

الشّعر إلاّ ضرورةً، وفي النّثر إلاّ نادراً، إذ تعمل هي على اتّزان الكلام تخفيفاً، بعد ثقل بدلالة الشّرط، وبأسلوب تراكيبه. ولعلّ أشباه الجواب مثيلة أجوبة الشّرط، في ارتباطها بالفاء خفّةً، توطئةً للكلام بمنزلة اللاّم الموطّئة، ولا يكون إلاّ بالأخفّ، لمّا يستثقل عليها بجواب الشّرط وشبه الشّرط بعدها لفظاً ودلالةً. ويزيد على هذا، أن تكون الفاء زائدةً، كما هي في حال الحذف والتّعويض بها؛ وإنمّا يؤتى بها زائدةً لتعدّل الكلام، في الخبر والإنشاء الذي يثقل كاهله، فتُحدث الفاء بعد دخولها خفّةً، يستريح بها المتكلّم بعد كلفةٍ، فيعتدل الكلام خفّةً. ولعلّ في الأخوّة ونسب القرابة، وبين الواو والفاء، ما قد يوسّع دائرة التّفسير الفونولوجي للعمل النّحوي للفاء، ليطال دلالة الاستئناف، وقد يفسّر على المعنى، بانقطاع الخيط الدّلالي بين طرف الكلام الأول، وبين طرفه الثّاني. ويؤوّل على اللّفظ بمفصل صوتي-في عرف القرّاء وفي عرف الدّرس الفونولوجي الحديث-ولا بدّ بعد هذا الانقطاع اللّفظي والدّلالي، أن يستأنف الكلام بما يخفّ من أدوات ويربط طرفيه ويصلهما، وقد كانت أحرف العطف أقدر على ذلك وأمكن، ومنها الفاء وهي أخفّهن، بدرجة الواو أختها أو دون ذلك بقليل، لما يفرقهما فونيماً ومقطعاً، ووظيفةً ودلالةً.

3. خاتمة:

قد تحيلنا نتائج هذا البحث المتواضع إلى الوقوف على تأويلات لسانيّة كمّيّة لمباحث نحويّة، تخصّ حرف معنى الفاء المفردة، في معالجة فونولوجيّة كمّيّة، في تصوّر لساني لا ينظر إلى المادّة النّحويّة من زوايا وظائفها ومن دلالتها ومعانيها النّحويّة-ومنها حروف المعاني، وإنّما يتجاوز المادّة المورفيميّة في معالجة الوظيفة والدّلالة النّحويتين، وكذا النّسق الاعتيادي الرّتيب في تناول المادّة اللّغويّة، وفق ما يستجيب للغة العلم الجديدة، وما يحتكم إلى المنطق الرّياضي الرصين، حيث تتلاقح فيه العلوم الإنسانيّة بنظيرتها الدّقيقة، وما يفسّر مباحث العلم الأنثروبولوجيّة؛ وان كان الحكم على اللّسانيات قاصرا بأنّها علم أنثروبولوجي، لما لها من أواصر القرابة والعلوم الدّقيقة في أحايين كثيرة. ولمّا كانت هذه حالها، فإنّه قد كان من الوجوب أن تخرج اللّسانيات إلى منهج العلوم الدّقيقة ومقارباتها في دراسات لسانيّة بينيّة، وفي سعيٍ حثيثٍ لتفسير مباحثها تفسيراً أكاديميّاً وممنهجاً، وأكثر عمقاً ودقّةً، وأمكن منطقاً؛ من ذاك لسانيات الكمّ، الّذي تتجاوز فيه تناولها المادّة المورفيميّة إلى البنية الفونولوجيّة الأقلّ كمّاً، وهي المتشاكلة من عناصر فونيميّة، ومقطعيّة سولابيّة، ومفصليّة صوتيّة، وطونيميّة تنغيميّة، وكذا الموجة الكلاميّة، وما يخصّها في عمومها من خصائص كمّيّة، تتعالق والمادّة الغازية الهوائيّة، وخصائص فيزيائيّة حركيّة مخرجيّة، تخصّ حركة عضو اللّسان حين النّطق، وعند مراعاة هاته الخصائص فإنّه قد ينجلي سرّ موطن الوظيفة، وديناميّته الّتي يحتكم إليها، وتبرز إلى العلن موقع المعنى النّحوي من الدّلالة الفونولوجيّة، ويقع من ذلك كلّه التّفسير الفونولوجي الكمّي للوظيفة النّحويّة لحرف المعنى

ودلالته. فلعلّ المستشرف من هاته المقاربة اللّسانيّة الكمّيّة، أن يضع منهجها الباحث اللّساني على جملة من الملاحظات العلميّة، توصف بالدّقّة في معالجة المادّة النّحويّة العربيّة التّراثيّة، بغير التّصوّر الكلاسيكي الذي عهدناه، ممّا يكون أداةً لتذليل المباحث النّحويّة الدقيقة المسلك، ولإعادة إحياء كثير من المظان النّحويّة على المنهج اللّساني الخليلي الذي وضعه صاحبه، والّذي يتقاطع واللّسانيات الغربيّة في مواطن كثيرة، مع حفظ الخصوصيّة العربيّة في التّحليل اللّساني. وإنّ من ثمار هاته النّتائج المرتشفة من التّناول الكمّي، ما يفتح على آفاقاً واسعة الأرجاء؛ من ذاك:

1/ توجب النظرية اللّسانيّة الكمّيّة على الباحث اللّساني أن يجد فضاءات علميّة، لتخرجه من الحقل الأنثروبولوجي إلى نظيره في العلوم الدّقيقة، الّتي تنماز بدقّة المنهج، وعمق والتّناول، وسلامة النّتائج؛ ممّا ينقل حقل اللّسانيات من النّسبيّة إلى الدّقّة العلميّة.

2/ تفتح المقاربة اللّسانية الكمّيّة أفق القراءات اللّسانيّة المغايرة لتلك التّاويلات اللّغويّة التراثيّة، فقد تضع القدم الرّاسخة للدّرس اللّساني العربي وفق المنهج العلمي القويم.

3/ توظّف اللّسانيات الكمّيّة في تناول المادّة النّحويّة العربيّة المنهج العلمي الصّارم، الّذي تحتكم إليه العلوم الدّقيقة.

4/ يفسّر المنهج اللّساني الكمّي ما دق ولطف من مباحث الدّرس النّحوي القديم، ويذلّل صعابه المبحثيّة، ويحاول الإجابة على الإشكاليات اللّسانيّة التراثيّة العالقة.

5/ ترتسم في المقاربة اللّسانيّة معالم النّظريّة اللّسانيّة العربيّة، الّتي تراعي الخصوصيّة اللّسانيّة العربيّة، فلا يحدث تلك القطيعة الإبستميّة، بين ذلك الرّكام الحضاري اللّغوي، وبين نتائج اللسانيات الحديثة.

6/ تعدّ لسانيات الكمّ تواصلاً حضاريّاً، لاسيما الحلقة اللّسانيّة المتواصلة لدى ابن جني، وذلك في تفسير مباحث النّحو بالعناصر الفونولوجيّة الأقلّ كمّاً.

7/ لقد وجدت اللّسانيات في الدّراسات البينيّة- ومنها المقاربة الفيزيائيّة الكمّيّة-متنفّساً علميّاً، يفتح باب التّفسير العلمي القويم للظّواهر اللّسانيّة، المبثوثة في المادّة اللّغويّة، لاسيما المادّة النّحويّة العربيّة، ويحتكم هذا التّفسير إلى المنهج العلمي الدّقيق، وبإسقاطاته ومقارباته العلميّتين.

مراجع البحث وإحالاته:

1- تم التعويل في ترصّد المباحث الكميّة الفونيميّة على مصادر الدّرس الصّوتي قديمه وحديثه؛ ومنها:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي(100-175ه): "كتاب العين" تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائي- العراق- بغداد- مطبعة الرّشيد- ط1-1400ه/1980م.

- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ): "الكتاب" مصر- القاهرة- مكتبة الخانجي- والمملكة العربية السّعودية- الرّياض- دار الرّفاعي- ط2-1402هـ/ 1982م.

- ابن جنيّ أبو الفتح عثمان(392هـ): "سرّ صناعة الإعراب" تحقيق: محمّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر- لبنان- بيروت- دار الكتب العلمية- ط2- 1428هـ/2007م.

- ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي(428هـ): "رسالة أسباب حدوث الحروف" تحقيق: محمّد حسّان الطّيّان، ويحيى مير علم- تقديم ومراجعة: شاكر الفحّام، وأحمد راتب النّفّاخ- سورية- دمشق- مطبوعات المجمع اللّغوي- ط1-1983م.

- المهدوي أبو العبّاس أحمد بن عمّار(440هـ): "شرح الهداية" تحقيق: حازم سعيد حيدر- المملكة العربية السّعودية- الرّياض- مكتبة الرّشد- ط1- 1415هـ/1995م.

- ابن يعيش موفق الدّين(643هـ): "شرح المفصّل" لبنان- بيروت- عالم الكتب- (د/ط)- (د/ت).

- ابن الجزري: "النّشر في القرآت العشر" لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة-(د/ط)-(د/ت).

- إبراهيم أنيس(1977م): "الأصوات اللّغوية" مصر- القاهرة- المكتبة الأنجلو مصريّة- ط4-1971م.

- بشر كمال: "علم الأصوات" مصر- القاهرة- دار غريب- (د/ط)-2000م.

- بركة بسّام: "علم الأصوات العامّ"لبنان- بيروت- مركز الإنماء القومي- (د/ط)-1988م.

- النّيرباني عبد البديع: "الجوانب الصّوتية في كتب الاحتجاج للقراءات" سورية- دمشق- دار الغوثاني للدّراسات القرآنية - ط1-1428هـ/2006م.

2- ينظر: ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف(761هـ): "مغني اللّبيب في كتب الأعاريب" تحقيق: محيي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت-المكتبة العصرية- (د/ط)-1423هـ/2003م- ص: 183/1.

3- الرّواية للكسائي(189هـ)- ينظر: ابن النّاظم أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (686هـ): "شرح ابن النّاظم على الألفيّة" تحقيق: محمّد باسل عيون السّود- بيروت- دار الكتب العلميّة-ط1-1420هـ/2000- ص: 484.

4- ينظر: المصدر السّابق والصّفحة. الدّسوقي مصطفى محمد عرفة(1230هـ): "حاشية الدّسوقي على مغني اللّبيب" تحقيق: عبد السّلام محمّد أمين- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1420هـ/2000- ص: 439/1.

5- ينظر: امرؤ القيس حندج بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار(500-540م)"الدّيوان وملحقاته بشرح أبي سعيد السّكري" تحقيق: أنور عليان أبو سويلم ومحمّد علي الشّوابكة- الإمارات المتّحدة- العين- مركز زايد للتّراث والتّاريخ- ط1-2000م- ص: 186.

6- ينظر: الدّماميني بدر الدّين محمّد بن أبي بكر(872ه): "شرح الدّماميني على مغني اللّبيب" تحقيق: محمّد السّيّد عثمان- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1- 1420ه/2000- ص: 2/80و81.

7- محمّد نجيب مغني صنديد: "نظريّة التّفسير الصّوتي في القرآن الكريم- قراءة لسانيّة في الموافقات الدّلاليّة للمباحث الفونولوجيّة والأدائيّة- جمهوريّة لاتفيا- ريغا- شارع بريفيباس غاتف- مؤسّسة نور للنّشر- ط1- 2018م- ص: .

8- الطونيم فونيم نغميٌّ يصنّف النّغمات في وحدة نغميّةٍ مميّزةٍ؛ وعلى الرّغم من أنّ العربيةّ ليست من الألسنة النّغميّة، إلاّ أنّ وحداتها التّركيبيّة تتأثر بالتّنغيم المنطوق والمستحضر في الذّهن، والطّونيم ههنا هو الذي يعتلي ذروة التّنغيم، ليكون فيصلياً في بعض أحوال العمل النّحوي والدّلالة النّحويّة. ينظر: محمود سليمان ياقوت: "قاموس علم اللّغة: إنجليزي/عربي" مصر- الإسكندريّة- دار المعرفة الجامعيّة- ط1-2011م-ص: 836.

9- ينظر: الإستراباذي رضي الدّين محمّد بن الحسن(686ه): "شرح كافية ابن حاجب" لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة العربي- ط1-1415ه/1995م- ص: 2/365.

10- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب عن كتب الأعاريب" ص: 1/183.

11- الحديث في البخاري على: "حَدَّثَنَا آدَمُ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ ، سَمِعْتُ النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ ، يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحَبَةِ الكُوفَةِ، حَتَّى حَضَرَتْ صَلاَةُ العَصْرِ، ثُمَّ أُتِيَ بِمَاءٍ فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قِيَامًا، وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ. البخاري محمّد بن إسماعيل(-256ه): "الجامع الصّحيح- صحيح البخاري" سوريّة- دمشق- دار الفكر- ط1-1414ه 1994م-كتاب الأشربة- باب الشرب قائما- رقم الحديث: 5616- م3: -ج: 6- ص: 310.

12- ينظر: السّيوطي جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر(911ه): "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" تحقيق: شربيني شريدة- مصر- القاهرة- درا الحديث- ط1-1434ه/2013م- ص: 3/163.

13- ينظر: المغني اللّبيب: 1/183

14- ينظر: المرادي أبو محمد الحسن بن قاسم(749ه): "الجني في حروف المعاني "تحقيق: فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1- 1413ه/1992- ص: 62.

15- ينظر: السيوطي: "همع الهوامع"- ص: 3/163.

16-"ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السّكري"- ص: 164.

17- ينظر: الدّماميني: "شرح الدّماميني على المغني اللّبيب"- ص: 83/2.

18- ينظر: الأشمّوني أبو الحسن علي نور الدّين بن محمّد بن عيسى(929ه): "شرح الأشمّوني لألفية ابن مالك" تحقيق: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد- مصر-القاهرة- المكتبة الأزهرية للتراث- (د/ط)- (د/ت)- ص: 171/3.

19- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب" ص: 184/1.

20- ينظر: ينظر: ابن هشام: "شرح قطر الندى وبلّ الصّدى" تحقيق: محي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت- المكتبة العصريّة- ط4-1421ه/2000م- ص: 338.

21- ينظر: ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله(769ه): "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد- مصر-القاهرة- مكتبة دار التراث-ط2-1420ه/1999م-م: 2-ص: 228/3.

22- ينظر: أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي(645ه-745ه): "ارتشاف الضّرب من كلام العرب" تحقيق: مصطفى أحمد النّماس- مصر- القاهرة- المكتبة الأزهرية للتراث- (د/ط)-1417ه-1997م-ص: 638/3.

23- ينظر: ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله(672ه): "شرح التّسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "تحقيق: أحمد السّيّد سيّد أحمد علي- مصر- القاهرة- المكتبة التوفيقيّة- (د/ط)-(د/ت)- ص: 240/3وما بعدها.

24- ينظر: ابن جنيّ أبو الفتح عثمان(392ه): "سرّ صناعة الإعراب "تحقيق: محمّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر- لبنان- بيروت- دار الكتب العلمية-ط2-1428ه/2007م- ص: 259/1و260.

25- ينظر: الصّبّان محمّد بن عليّ(1206ه): "حاشية الصّبّان على شرح الأشمّوني على ألفيّة ابن مالك" تحقيق: عبد الحميد هنداوي- لبنان- بيروت- المكتبة العصرية - ط1-1425ه/2004م-3-145/3وما بعدها.

26-"ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السّكري"- ص: 164.

27- ينظر: التّبريزي أبو زكريا يحي بن علي بن محمّد المعروف بالخطيب(502ه): "شرح المعلقات العشر المذهبات" تحقيق: عمر فاروق الطّبّاع- لبنان- بيروت- دار الأرقم بن أبي الأرقم- (ط/د)(د/ت)- ص: 32.

28- ينظر: الدّماميني: "حاشية الدّماميني" ص: 85/2.

29- ينظر: السّيوطي: "همع الهوامع" ص: 164/3.

30- ينظر: السّمين الحلبي أحمد بن يوسف(756ه): "الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون" تحقيق: أحمد محمد الخرّاط- سورية- دمشق- دار القلم- ط3-1432ه/2011م- ص: 226/1.

31- ينظر: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: "شرح شواهد المغني" طبع وتعليق على الحواشي: أحمد ظافر كوجان مذيل، ومحمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي- لبنان- بيروت- لجنة التراث العربي الطبعة-(د/ط)-1386هـ/ 1966م- ص: 464.

32- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب" ص: 185/1.

33- ينظر: ينظر: الدّماميني: "شرح الدّماميني على المغني اللّبيب" ص: 87/2.

34- ينظر: حاشية الدسوقي، ص: 445/1.

35- ينظر: ابن يعيش موفق الدّين(643هـ): "شرح المفصّل" بيروت-عالم الكتب-(د/ط)- (د/ت)- ص: 95/8

36- ينظر: المصدر نفسه والصّفحة.

37- ينظر: التبريزي الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي بن محمّد(502هـ): "شرح ديوان الحماسة لأبي تمام" كتبه حواشيه: غريد الشيخ- وضع فهارسه العامّة: أحمد شمس الدّين- لبنان- بيروت- ط1 - 1421هـ/2000م- ص: 110/1.

38- ينظر: المصدر نفسه والصّفحة.

39- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب" ص: 185/1.والدّماميني: "حاشية الدّماميني" ص: 88/2.

40- ينظر: الدّسوقي: "حاشية الدّسوقي" ص: 446/1.

41- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب" ص: 185/1.والدّماميني: "حاشية الدّماميني"- ص: 88/2.

42- البيت لربيعة بن المقروم. ينظر: السّيوطي: : "شرح شواهد المغني"- ص: 466.

43- ينظر: العكبري: "التبان في إعراب القرآن"- ص: 343/1.

44- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب"- ص: 187/1.

45- ينظر: السيوطي: "شرح شواهد المغني" ص: 468.

46- ينظر: المبرد أبو العبّاس يزيد بن محمد: "المقتضب" تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- لبنان- بيروت- عالم الكتب- (د.ت)- ص: 242/3.

47- ينظر: الأخفش: "معاني القرآن" ص: 116.

48- ينظر: ابن مالك: "شرح التّسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"- ص: 240/3 وما بعدها.

49- ينظر: البخاري: كتاب اللّقطة- باب: "هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع، حتى لا يأخذها من لا يستحق"- م: 2-ج: 3- ص: 130و131.

50- ينظر: العكبري: "التبيان في إعراب القرآن"- ص: 384/2.

51- قرأ نافع وأبو جعفر(المدنيان)وابن عامر(بما كسبت)، وقرأ غيرهم من العشرة، بإثبات الفاء- ينظر: ابن الجزري أبو محمّد الدمشقي(833هـ): "النشر في القراآت العشر" لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة-(د/ط)-(د/ت)- ص: 367/2.

52- ينظر: الدّسوقي: "حاشية الدّسوقي"351/1.

53- ينظر: سيبويه: "الكتاب" تحقيق عبد السلام هارون- مصر- القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ط2-1977م ص: 138/1و139.

54- ينظر: ابن هشام: "المغني اللبيب" ص: 188/1.

55- ينظر: السيوطي: "شرح شواهد المغني" ص: 468/1.

56- ينظر: عدي بن زيد العبادي: "ديوان عدي بن زيد" تحقيق: محمد جبار المعيبد- العراق- بغداد- منشورات وزارة الثقافة والإرشاد- مديرية الثقافة العامة-1385هـ/1965م- ص: 84.

57- ينظر: الزّجاج أبو إسحق إبراهيم(311هـ): "معاني القرآن وإعرابه" تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي- مصر- القاهرة- دار الحديث-ط1-1426هـ/2005م- ص: 254/4

58- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب" ص: 188/1.

59- ينظر: ابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي(456هـ): "شرح اللّمع" تحقيق: فايز فارس- الكويت - ط1-1404هـ/1984م- ص: 243/1.

60- ينظر: النمر بن تولب العكلي: "ديوان النمر بن تولب" تحقيق: محمّد نبيل طريفي- لبنان- بيروت- دار صادر- ط1- 2000م- ص: 84.

61- ينظر: الزّجاّج: "معاني القرآن وإعرابه" ص: 254/4.

62- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب"- ص: 188/1.

63- ينظر: السيوطي: : "شرح شواهد المغني" ص: 473.

64- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب"- ص: 189/1.

65- ينظر: ابن مالك: "شرح التسهيل" ص: 395/3ووما بعدها.

66- ينظر: النّحّاس أبو جعفر(336هـ): "معاني القرآن" تحقيق: يحي مراد-مصر-القاهرة-دار الحديث-(د/ط)-1425هـ/ 2004م- ص: 940/2.

67- ينظر: الشيخلي بهجت عبد الواحد: "إعراب القرآن الكريم" لبنان- بيروت- دار الفكر- ط1-1427هـ/2006م- ص: 195و196.

68- ينظر: ابن هشام: "المغني اللبيب" ص: 189/1.

69- ينظر: العكبري: "التبيان في إعراب القرآن" ص: 77/1و78.

70- ينظر: محيي الدين درويش(1982م): "إعراب القرآن وبيانه" سورية/لبنان- دمشق/بيروت- دار اليمامة/دار ابن كثير- ط12-1435هـ/2014م- ص: 138/1.

71- ينظر: الدّسوقي: "حاشية الدّسوقي" ص: 455/1.

72- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب" ص: 189/1.

73- ينظر: ابن جنّي: "سرّ صناعة الإعراب" ص: 264/1 وما بعدها.

74- ينظر: ابن جنّي: المصدر نفسه- ص: 271/1.

75- ينظر: ابن جنّي: المصدر نفسه- ص: 265/1.

76- أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه(249).

77- ينظر: ابن جنّي: المصدر نفسه- ص: 273/1.

78- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب" ص: 189/1.

79- ينظر: الدّسوقي: "حاشية الدّسوقي" ص: 456/1.

80- ينظر: الدّماميني: "حاشية الدّماميني" ص: 91و92.

81- ينظر: ابن الشّجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي: "أمالي ابن الشّجري" تحقيق: محمود محمد الطّناحي- مصر- القاهرة- مكتبة الخانجي- ط1-1413هـ/1922م 230/1و231

82- ينظر: ان هشام المصدر السّابق والصّفحة.

83- ينظر: الدّسوقي: "حاشية الدّسوقي" ص: 457/1.

84- نبّه عليه ابن هشام ولم يفرد له وجهاً- ينظر: "المغني اللّبيب" ص: 190/1.

85- ينظر: جميل بن معمر: "ديوان جميل بثينة" لبنان- بيروت- دار صادر-(د/ط)- (د/ت)- ص: 91.

86- ينظر: ابن الجزري: "النشر في القراءات العشر" ص: 220/2.

87- ينظر: السّمين الحلبي: "الدر المصون" ص: 87/2.

88- ينظر: الحطيئة أبو مُلَيْكة جرول بن أوس بن مالك العبسي: "ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السّكّيت" تحقيق: مفيد قميحة- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1- 1413هـ/1993م- ص: 185.

89- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّبيب" ص: 190/1.

90- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي(100-175هـ): "كتاب العين" تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائي- العراق- بغداد- مطبعة الرّشيد- ط1-1400هـ/1980م-ص: 51/1و52.

91- ينظر: ربحي كمال: "دروس في اللغة العبرية" بيروت- دار النّهضة العربية- (د/ط)- 1978م- ص: 68.

92- ينظر: محمّد نجيب مغني صنديد(المؤلّف): "نظريّة التّفسير الصّوتي في القرآن الكريم - قراءة لسانيّة في الموافقات الدّلاليّة للمباحث الفونولوجيّة والأدائيّة- جمهوريّة لاتفيا-ريغا-بريفيباس غاتف- نور للنّشر- ط1- 2018م - ص: 81.